الأمم المتحدة
S/2017/151
مجلس الأمن
Distr.: General
1 March 2017
Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السادس والثلاثين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) الذي سيصدر بالوثيقة (S/2017/144):

تؤكِّد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على النقاط التي سبق وأثارتها في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة السابقة ذات الصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه. وتعرب عن أسفها لاستمرار الإطار السلبي العام للتقرير، وتجاهله للأسباب الحقيقية لمعاناة السوريين ومحدودية الوصول الإنساني وفي مقدمتها انتشار الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب بدعم من حكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة، وفرض تدابير قسرية اقتصادية أحادية الجانب على الشعب السوري، وعرقلة جهود الحل السياسي السلمي من قبل بعض الدول المنتفعة من إطالة أمد الأزمة السورية.

وفيما يلي أبرز ملاحظات حكومة الجمهورية العربية السورية على التقرير الحالي الـ ٣٦ للأمانة العامة:

١ - يغفل التقرير الدور الكبير والرئيسي الذي تضطلع به الدولة السورية ومؤسساتها لتوفير الخدمات الأساسية وتقديم المساعدات والدعم لجميع السوريين دون أي تمييز للصمود وتجاوز هذه الأزمة.

٢ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على واجبها الدستوري والقانوني، الذي تكفله التشريعات الوطنية والقانون الدولي، بالدفاع عن شعبها ضد إرهاب تنظيمي ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ وما يرتبط بهما من كيانات وعناصر إرهابية متعددة التسميات

الرجاء إعادة استعمال الورق

والولاءات. وإن هذا الجهد السوري الكبير هو العامل الأساس الذي يمهد لنجاح العمل الإنساني في سورية.

٣ - تجدد الحكومة السورية تأكيد التزامها التام، في سياق جهودها لمكافحة الإرهاب، بأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني خاصة لناحية ضمان حماية وأمن المدنيين وسلامة المنشآت الخدمية والمدنية كالمشافي والمدارس.

٤ - إن الحكومة السورية ملتزمة باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في حين استمرت الجماعات الإرهابية المسلحة بانتهاك هذا الاتفاق وشنّت هجمات انتحارية في عدّة مناطق من بينها دمشق، كما استهدفت بقذائف الهاون وغيرها المدنيين في العديد من المدن والمحافظات.

٥ - فيما يتعلق بالوضع في حلب، عثرت الجهات المعنية السورية في مناطق شرقي حلب بعد تحريرها على مستودعات كبيرة ممتلئة بالمساعدات الغذائية والدوائية، غالبيتها ذات منشأ دولي، كانت تسيطر عليها الجماعات الإرهابية المسلحة وتمنع وصولها لمحتاجيها. وتثبت تلك المضبوطات، التي وافينا مكتب منظمة الصحة العالمية بدمشق بقائمة بها، زيف الاتهامات التي تم توجيهها للحكومة السورية من قبل البعض.

٦ - تشدد الحكومة السورية على ضرورة انتقاء الأمانة العامة بحذر لمصادر معلوماتها، وعدم الاعتماد على ما يسمى بـ ''المصادر المفتوحة'' ومصادر أخرى مسيّسة داعمة للجماعات الإرهابية ولا مصداقية لها يرتكز اهتمام مروجيها على توجيه النقد والاتهامات الباطلة للحكومة السورية وحلفائها. وتعد تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأسف مثالاً للتقارير المنافية للواقع والمستندة إلى أكاذيب ومزاعم الجماعات الإرهابية المسلحة وداعميها وحماتها من أطراف وحكومات في المنطقة وخارجها وكيانات مصطنعة من قبيل ما يسمى بـ ''القبعات البيضاء''.

٧ - ترفض الحكومة السورية استمرار سقوط معدي التقرير في ذات الخطأ القانوني المتمثل بتسمية الجماعات الإرهابية المسلحة بـ ''المعارضة المسلّحة من غير الدول''، رغم علمهم بحقيقة هذه الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' الإرهابيين والتي تستخدم المدنيين كدروع بشرية، والمياه كأداة حرب وعقاب جماعي وابتزاز، وتستهدف المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان بقذائف الهاون والدبابات والصواريخ والسيارات المفخخة، ويقوم عناصرها بأعمال التعذيب والخطف والقتل والتخريب.

٨ - تأسف الحكومة السورية لعدم إشارة معدي التقرير بشكل جلي إلى مسؤولية ما يسمى بـ ''التحالف الدولي'' وحلفائه عن إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء بغاراته العشوائية في شمال وشرق سورية، وما يحدثه هذا التحالف من تخريب ودمار هائل في البنى التحتية السورية. إن هذا التدمير الممنهج الذي لحق بالبنى التحتية السورية وآبار النفط والغاز

والسدود والجسور ومصادر المياه والطاقة نتيجة لعمليات ''التحالف الدولي'' يستوجب قيام الأمانة العامة باطلاع الدول الأعضاء على آثاره بدقّة، لا سيما وأن هذا التدمير يزيد معاناة السوريين ويعيق تلبية احتياجاتهم المعيشية ويحرمهم من المرافق الخدمية الرئيسية، ويضر بمكتسبات الشعب السوري التنموية ومصادر دعم تمويل إعادة الإعمار.

٩ - تجدد الحكومة السورية تأكيد رفضها لما يسمى بـ ''الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية''، وتؤكد ان إنشاء هذه الآلية تم على نحو مخالف للميثاق وفي تجاوز صارخ لصلاحيات الجمعية العامة. وتؤكد على كل ما تضمنته رسالتها الموجهة بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن.

١٠ - تستغرب الحكومة السورية استخدام معدي التقرير للغة ضبابية في الفقرة ٧، وتعاميهم عن مسؤولية تنظيم ''داعش'' الإرهابي عن قطع المياه عن مدينة حلب بتعطيله محطة ''الخفسة''، وتشير إلى أن هذا السلوك قد يفسّر على أنه شكلٌ من أشكال الدفاع عن هذا التنظيم الإرهابي وداعميه، خاصة حكومات تركيا والسعودية وقطر، وتضليل المجتمع الدولي إزاء حقيقة ما يجري في سورية.

١١ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على مسؤوليتها الحصرية في ضمان الحماية للسوريين، وأن على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة احترام هذا المبدأ والعمل وفقه، وممارسة الضغط على الحكومات التي انتهكت حقوق السوريين باستخدامها الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية.

في إطار الحماية أيضاً وحديث الأمانة في تقريرها عن وضع السوريين خلال فصل الشتاء، تؤكد الحكومة السورية بأنه كان من الأجدى للأمانة العامة مطالبة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بوقف تدابيرها القسرية أحادية الجانب ضد سورية والتي حالت دون وصول الوقود اللازم للتدفئة والطهي وتوليد الطاقة الكهربائية إلى سورية، الأمر الذي أدى إلى معاناة كبيرة لملايين السوريين من البرد القارس وانقطاع التيار الكهربائي خلال فصل الشتاء الحالي في حين تقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي موقف المتفرج.

١٢ - ترفض الحكومة السورية بشدّة استمرار الأمانة العامة بمحاباة الحكومة التركية على حساب معاناة مئات آلاف المتضررين من المدنيين السوريين في محافظة الحسكة نتيجة إغلاق الحكومة التركية المتعمد لمعبر نصيبين الحدودي ورفضها الموافقة على طلبات الأمم المتحدة لإدخال مساعدات إنسانية إلى محافظة الحسكة عبره. وتؤكد الحكومة السورية في هذا السياق على أن المعبر ليس مغلقاً بشكل مؤقت لأسباب أمنية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وإنما لأسباب سياسية معروفة تهدف إلى زيادة معاناة المدنيين

السوريين المحاصرين في محافظة الحسكة من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، لا سيما تنظيم ''داعش''.

١٣ - تأسف الحكومة السورية لاستمرار الأمانة العامة بعدم الإقرار بمسؤولية الجماعات الإرهابية المسلّحة التي كانت منتشرة في وادي بردى بمحافظة ريف دمشق، وعلى رأسها ''جبهة النصرة''، وقبل تحرير الحكومة السورية لهذه المنطقة، عن ارتكاب الجريمة النكراء المتمثلة بقطع إمدادات المياه عن ملايين السوريين في مدينة دمشق كورقة ضغط سياسي على الحكومة والشعب السوري، رغم علم الأمانة العامة بأن هذا الفعل المشين ليس الأول من نوعه، وإنما هو سلوك إجرامي تكرر مراراً خلال السنوات الأخيرة في محافظات دمشق وحلب ودرعا وغيرها، وهو يمثل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

١٤ - يسرت الحكومة السورية خلال الفترة التي يغطيها التقرير إجلاء المرضى وتقديم مساعدات إنسانية إلى جميع المناطق السورية دون تمييز. وتعبّر الحكومة السورية عن استغرابها لتجاهل الأمانة العامة لعرقلة الجماعات الإرهابية المسلّحة، وخاصة تلك التي تحاصر بلدتي كفريا والفوعا، إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق وإجلاء الحالات المرضية منها. وتشير الحكومة السورية إلى أنها سلمت المنسق المقيم بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ رسالة تدعو فيها منظمات الأمم المتحدة لإطلاق مبادرة عاجلة وشاملة لإيصال المساعدات بشكل فوري إلى كفريا والفوعة مع إيصال متزامن للمساعدات إلى منطقتي الزبداني ومضايا، والسعي لدى أنظمة تركيا والسعودية وقطر لممارسة نفوذها على الجماعات الإرهابية للسماح بوصول المساعدات إلى بلدتي كفريا والفوعة المحاصرتين قبل وقوع كارثة إنسانية فيهما نتيجة المجاعة والبرد القارس.

١٥ - تكرر الحكومة السورية أسفها العميق لعدم التزام معدي التقرير بولايتهم في الإبلاغ عن المعاناة الإنسانية الكبيرة التي حلّت بالسوريين اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً نتيجة استمرار فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى لتدابيرها القسرية الاقتصادية أحادية الجانب ضد سورية، في انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تؤكد على عدم شرعية التدابير القسرية الانفرادية وتطالب بإلغائها.

١٦ - تؤكد الحكومة السورية أن الأمم المتحدة، وخاصة تنظيم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم تقم بأي جهد يذكر لإنجاز الخطط الشهرية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق السورية، سواء المستقرة ومنها أو غير المستقرة، حيث تم تغليب التسييس على العمل الإنساني إلى حد كبير وعجز المعنيون بالشأن الإنساني لدى الأمم المتحدة عن الوفاء بالتزاماتهم الأساسية ذات الصلة لتعزيز الاستجابة الانسانية لاحتياجات السوريين، لا سيما:

- حشد التمويل الكافي وغير المشروط لدعم خطط الاستجابة.

- مطالبة المجتمع الدولي برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الخانق المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى على الشعب السوري برمته.
- وقف محاباة الدول الغربية في مجلس الأمن ومواقفها العدائية من الحكومة السورية.
- الكف عن التغاضي عن انتهاكات الجماعات الإرهابية المسلّحة وداعميها وعرقلتهم للوصول الإنساني.

١٧ - تشير الحكومة السورية، في سياق الحديث عن خطط تسيير قوافل المساعدات الإنسانية الشهرية، إلى أن موافقتها الممنوحة للجانب الأممي على خطة تسيير القوافل لشهر شباط/فبراير كانت بموجب مذكرة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وليس ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ كما ورد في الفقرة ٣٢.

١٨ - تم تسيير عدة قوافل مساعدات إنسانية خلال شهر كانون الثاني/يناير وبداية شهر شباط/فبراير ومنها قافلتين للتل والضمير وقافلة للرستن ورابعة لتلبيسة. ويجري العمل حالياً لتسيير العديد من القوافل.

١٩ - ترفض الحكومة السورية ترويج الأمانة العامة للمساعدات المرسلة عبر الحدود نظراً لعدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها بيد الجماعات الإرهابية المسلّحة المنتشرة في المناطق المستهدفة، وكذلك هو الحال بالنسبة للترويج لعمليات التلقيح عبر الحدود المبالغ بأهميتها والتي أدت مراراً إلى وفاة أطفال سوريين جراء اللقاحات الفاسدة أو إجراء التلقيح من قبل غير المختصين. وتؤكد الحكومة السورية أن الإخطارات المرسلة إليها لا تلبي الحد الأدنى من المصداقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين، وهو ما أكدت عليه الفقرة ٢٩ من التقرير ذاته بشأن سرقة الجماعات الإرهابية للقوافل الإنسانية، خاصة عبر الحدود، والضغط أكثر على المدنيين المحتاجين لها، على غرار ما كان يجري خلال انتشار هذه الجماعات في أحياء حلب الشرقية. وتؤكد الحكومة السورية على أنَّ آلية الرصد الأممية لا تستطيع، بل هي عاجزة حتى الآن عن التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها. كما تذكّر بأن معابر باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية هي نفس المعابر التي يتم تهريب السلاح والعتاد عبرها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وبالتالي ترفض الحكومة السورية بشدّة استمرار معدي التقرير بمحاباة تركيا والاردن في معرض الحديث عن إيصال المساعدات عبر الحدود. وتعيد الحكومة السورية التأكيد على استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة سابقاً.

٢٠ - وافقت الحكومة السورية على الطلب المقدّم من قبل منظمة الصحة العالمية بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لإدخال مساعدات طبية تتضمن جلسات غسيل كلى إلى دوما بريف دمشق.

٢١ - تشدد الحكومة السورية على مسؤولية الجماعات الإرهابية المسلّحة عن استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم ''اليرموك'' ومناطق أخرى، ومسؤولية تنظيم ''داعش'' الإرهابي عن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى عدة مناطق منذ أشهر.

٢٢ - ترفض الحكومة السورية الإشارات الواردة في الفقرة ٢٠، وخاصة الإشارة إلى ''الميليشيات الموالية للحكومة''، وتؤكد أن القوات الحكومية السورية لا تتعاون مع ''ميليشيات'' وإنما تتعاون وبموافقتها مع مجموعات رديفة لها لمحاربة الإرهاب بشكل قانوني ومشروع.

٢٣ - تؤكد الحكومة السورية على مسؤولية الأمانة العامة في التحقق من معلوماتها والعمل على تحديثها باستمرار في سياق الإعداد لتقاريرها. فعلى سبيل المثال، تشير الحكومة السورية للأمانة إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سورية قد بلغ ٢٥ منظمة (مرفق قائمة محدّثة بهذه المنظمات) حتى تاريخه، ليس ١٧ منظمة كما ورد في التقرير، وتحظى جميع تلك المنظمات بالتسهيلات اللازمة لعملها وفق القوانين الوطنية السورية. كما وافقت الحكومة السورية على منح أكثر من ١٤٠٠ تأشيرة دخول لموظفي الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٦، وأجازت خلال شهر كانون الثاني ٣٠ طلباً لمنح تأشيرات دخول إلى سورية (ليس ٢٥ فقط)، ووافقت على ٥٧ طلب لتجديد إقامة (وليس ٤٨ فقط).

٢٤ - تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الثابت المتمثل بأنَّ حلَّ الأزمة في سورية هو حلٌّ سياسي، أساسه الحوار السوري - السوري، وبقيادةٍ سوريةٍ دون تدخل خارجي ودون شروطٍ مُسبقة. وتؤكد الحكومة السورية على أنَّها تحارب الإرهاب من أجل التوصل إلى حلٍّ سياسي. وتُذكر بأن نجاح المسار السياسي وتحسّن الوضع الإنساني بشكل ملموس، سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيداً عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري دون أي سند قانوني أو أخلاقي. وتؤكد على الدور البناء الذي قامت به الحكومة السورية في إنجاح اجتماعي أستانة وتثبيت وقف الأعمال العدائية.

٢٥ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها لمجلس الأمن، بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحةِ الإرهابِ وتجفيفِ منابعه، ولاسيما القرارات رقم ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩

(٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكل الالتزام بهذه القرارات وتنفيذ مضمونها مفتاح الحل المبتغى للوضع في سورية ولتحقيق إيصال غير مسبوق للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر **منذر**
القائم بالأعمال بالنيابة
الوزير المفوّض

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

قائمة بالمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في الجمهورية العربية السورية في الشأن الإغاثي والإنساني (موقوفة لغاية تاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧)

1	Premiere Urgence إسعاف أولي	France
2	International Medical Corps الهيئة الطبية الدولية	USA
3	Danish Refugee Council المجلس الدانماركي للاجئين	Denmark
4	Help	Germany
5	Action Contre la Faim العمل ضد الجوع	Spain
6	Secours Islamique الإعانة الإسلامية	France
7	Terres des Hommes أرض الإنسان	Italy
8	IECD المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية	France
9	Norwegian Refugee Council المجلس النرويجي للاجئين	Norway
10	The Adventist development Agency/ADRA	USA
11	Oxfam	UK
12	Agha Khan for Development مؤسسة الأغا خان	UK
13	SOS	Austria
14	GVC جمعية المتطوعين المدنيين	Italy
15	Medair	Switzerland
16	AVSI	Italy
17	Armadilla	Italy
18	Rebuild Iraq Recruitment Program البرنامج التوظيفي لإعادة إعمار العراق	Germany
19	The international Relief Organization هيئة الإغاثة العالمية	Germany
20	Rescate إنقاذ	Spain
21	COOPI – International Cooperation	Italy
22	Imperial Orthodox Palestine Society الجمعية الإمبراطورية الأرثوذوكسية الفلسطينية	Russia
23	SOS جمعية مسيحيو الشرق	France
24	SAWA منظمة أمنية السورية – الأمريكية	USA
25	DORCAS	Spain